





**الوقائع**

فى يوم ١٩٩٩/٩/٢٥ طعن بطريق النقض فى حكم محكمة استئناف القاهرة الصادر بتاريخ ١٩٩٩/٧/٢٨ فى الاستئناف رقم ٢٧٤٤ سنة ١١٥ ق وذلك بصحيفة طلبت فيها الطاعة الحكم بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والإحالة . وفى نفس اليوم أودعت الطاعنة مذكرة شارحة . وفى ١٩٩٩/١١/١ أعلن المطعون ضده بصفته بصحيفة الطعن . وفى ١٩٩٩/١١/٦ أودع المطعون ضده بصفته مذكرة بدفاعه طلب فيها رفض الطعن .

ثم أودعت النيابة العامة مذكرتها وطلبت فيها قبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه . ويجلسه ٢٠٠٠/٦/١٢ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر فحددت لنظره جلسة مرافعة . ويجلسه ٢٠٠٠/٧/٣ سمعت الدعوى أمام هذه الدائرة على ما هو مبين بمحضر الجلسة حيث صمم كل من محامى الطاعنة والمطعون ضدهما والنيابة العامة على ما جاء بمذكرته - والمحكمة أرجأت إصدار الحكم إلى جلسة اليوم .

**المحكمة**

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر / عبد المنعم مندور علماً " نائب رئيس المحكمة " والمرافعة وبعد المداولة . حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن مأمورية الضرائب المختصة قدرت صاقي أرباح المنشأة الطاعنة عن نشاطها فى عام ١٩٨٨ ، وإذ اعترضت فأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى قررت تعديل تقديرات المأمورية . أقامت المصلحة المطعون ضدها الدعوى رقم ١٨٧٥ لسنة ١٩٩٦ جنوب القاهرة الابتدائية طعناً على هذا القرار ، ندبت المحكمة خبيراً



وبعد أن أودع تقريره حكمت بتاريخ ١٠/٣١/١٩٩٨ برفض الطعن وتأييد القرار المطعون فيه . استأنفت المصلحة المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٧٤٤ لسنة ١١٥ ق . القاهرة . وبتاريخ ١٩٩٩/٧/٢٨ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إعفاء مبالغ العمولة محل التداعى من الضريبة وإلغاء قرار اللجنة وتأييد تقديرات المأمورية فى هذا الخصوص وتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك . طعنت الشركة الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وإذ 'عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما تتعاه الشركة الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تفسير القانون وتطبيقه إذ أخضع المبالغ التى دفعتها الطاعنة على سبيل العمولة لفتح أسواق لمنتجاتها فى الخارج لأشخاص أجنبى حال أن المشرع لم يجعلها ضمن وعاء الضريبة على شركات الأموال مثل ما نص عليه بالنسبة للأشخاص الطبيعيين وشركات الأشخاص وأعمل فى هذا الشأن المادة ١٥ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ رغم أن الشركة الطاعنة من شركات الأموال ومن ثم لا تخضع المبالغ التى تدفعها على سبيل العمولة للضريبة لعدم انطباق نص المادة سائلة البيان عليها .

وحيث إن النعى سديد ، ذلك أن وعاء للضريبة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يحدده القانون الذى يفرض الضريبة ، وإذ كانت الضريبة لا تفرض إلا على الربح الصافى الذى يحققه الممول بالفعل وكان النص بالمادة ١١١ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على أن "تفرض ضريبة سنوية على صافى الأرباح الكلية لشركات الأموال المشغلة فى مصر أيا كان الغرض منها ، وتسرى الضريبة على ... " ، والنص بالمادة ١١٣ من ذات القانون على أن "تحدد للضريبة سنوياً على صافى الربح خلال السنة السابقة أو فى فترة الاثنى عشر شهراً التى اعتبرت أساساً لوضع آخر ميزانية بحسب الأحوال " والنص بالمادة ١١٤ من القانون سالف البيان على أن "يحدد صافى الربح الخاضع للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها طبقاً لأحكام هذا



القانون وذلك بعد خصم جميع التكاليف .... \* ، يدل على أن الضريبة على شركات الأموال تحدد سنوياً على أساس مقدار الأرباح الصافية في بحر السنة السابقة أو في فترة الاثنى عشر شهراً التي اعتبرت نتيجتها أساساً لوضع آخر ميزانية ويكون تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي باثرتها الشركة بعد خصم جميع التكاليف من وعاء الضريبة وتعد من التكاليف جميع المبالغ التي أنفقت للحصول على الإيراد الخاضع للضريبة ويلزم أن تكون هذه التكاليف مؤكدة وحقيقية وأن تكون مرتبطة بنشاط المنشأة التجارى والصناعى وأن تكون من قبيل المصروفات الرأسمالية ، وإذ كانت التكاليف لم ترد على سبيل الحصر بالمادة ١١٤ من القانون متقدم الإشارة وإنما وردت على سبيل المثال ، ومن ثم فإن من التكاليف واجبة الخصم العمولات التي تدفعها شركات الأموال لأشخاص أو منشآت قائمة بالخارج وليس لها من يمثلها بمصر يخضع لأوامرها ولا تقوم بمصر بنشاط تجارى أو عمليات تجارية تنتم بصفة الاعتقاد . لما كان ذلك ، فإن العمولات التي دفعتها الشركة الطاعة في سنة المحاسبة لأشخاص في الخارج ولا فروع لهم أو ممثلون في مصر بغرض تسويق إنتاجها بالخارج تعد من التكاليف اللازمة للحصول على الأرباح موضوع المحاسبة والتي يتم حساب الضريبة عليها ومن ثم فإنها تخصم من وعاء الضريبة ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ولم يخصم هذه للعمولات من الإيراد الخاضع للضريبة وطبق في ذلك نص المادتين ١٤ ، ١٥ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ غير المنطبقين على الشركة الطاعة لكونها من شركات الأموال الأمر الذى يكون معه الحكم قد أخطأ في تفسير القانون وفي تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

المرجع



(٥)

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه .

لذلك

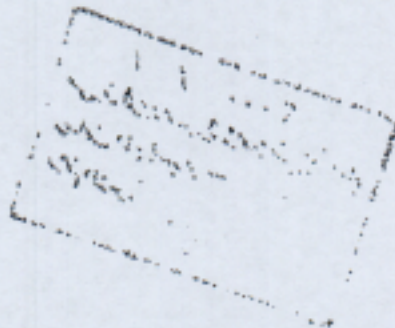
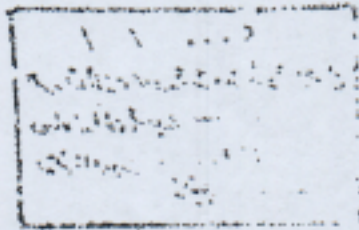
نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وألزمت المصلحة المطعون ضدها  
المصروفات وثلاثين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة ، وحكمت في موضوع الاستئناف  
رقم ٢٧٤٤ لسنة ١١٥ ق . القاهرة بتأييد الحكم المستأنف وألزمت المصلحة المستأنفة  
المصروفات وعشرين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة .

نائب رئيس المحكمة

البريد

أمين السر

عبدالله



شعب